

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

The reality of the relationship between inflation and the public budget deficit in Algeria
Standard analytical study during the period (2000-2016) -

كفية قسيموري¹، بن قدور هادية²، علوي شمس نريمان³

¹ جامعة محمد خيضر- بسكرة-، kafiakas1@gmail.com

² جامعة الخلفة، nadecheinf@yahoo.fr

³ جامعة محمد خيضر- بسكرة-، Alouichemsnarimane@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/11/09

تاريخ الاستلام: 2020/02/03

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016، والتي تحددت من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسة في جانبها التحليلي والقياسي إلى وجود علاقة طردية في المدى القصير ما بين متغيرات الدراسة، حيث أثبت اختبار سببية غرنجر (*Granger*) أن هذه العلاقة في اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى التضخم، وأن الاستجابة في معدلات التضخم تكون متأخرة بثلاثة سنوات عن تمويل العجز(أي بعد ضخ كميات من النقود سيظهر الاثر بعد 3سنوات) حيث ان الزيادة في عجز الموازنة للفترة $t-3$ بس: 1% تتسبب في زيادة التضخم للفترة الحالية بـ: 0.24% .
ونخلص في الأخير على أن زيادة العجز يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.
كلمات مفتاحية: تضخم، عجز الموازنة العامة، سببية غرنجر.

تصنيفات: E31,H68

المؤلف المرسل: كفية قسيموري، kafiakas1@mail.com

Abstract:

This research aims to determine the reality of the relation between inflation and the deficit of state budget in the Algerian economy during the period 2000-2016. The results of the analysis study showed that there is a positive relationship in the short term between inflation and The budget deficit, this relationship is in one direction from the budget deficit to inflation.

The study also showed that the response of inflation rates is late three years after the financing of the deficit (injecting big amounts of money). The increase in the budget deficit for the period t-3 by 1% causes the increase of inflation for the current period by:0.24%

Finally, we conclude that the increase in the deficit causes high inflation rates in Algeria.

Keywords: inflation , deficit of state budget, Granger causality

Jel Classification Codes: E31,H68

1. مقدمة:

تفاوتت الآراء وتباينت الاجتهادات حول موضوع عجز الموازنة العامة، الذي يعد إحدى أهم

المشاكل الاقتصادية التي كثر حولها الجدل، وتزايد القلق بشأن وصولها إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ولعل من أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة هو تراجع نمو الإيرادات في ظل زيادة المسؤوليات المترتبة على الدولة والحاجات المتزايدة للإنفاق العام، الأمر الذي يدفع بالدولة لتأمين الأموال اللازمة لتغطية هذا العجز وفق عدة أساليب لتمويل من بينها الإصدار النقدي.

فلا تتوقف خطورة عجز الموازنة في الاقتصاد على طرق تمويله فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي، ومدى تأثيرها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، الذي يعد أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، والذي تم تفسيره وإرجاع أسبابه لعدة عوامل منها ما هو نقدي وأخرى متعلقة بزيادة الطلب الكلي، أو بتراجع العرض الكلي، محدثة بذلك انعكاسات سلبية تُلقى بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وبناء على ما تشير إليه الكثير من الدراسات فإن طبيعة العلاقة بين العجز والتضخم لم تحض بالإجماع حول التأثيرات الدقيقة للعجز على التضخم نظريا، فعجز الموازنة الحكومية يمكن أن يكون

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

تضخميا، إذا كانت هناك زيادة في عرض النقود، مما ينجم عنه تدهور للقوة الشرائية، كما لا يوجد إجماع بخصوص اتجاه هذه العلاقة، على المستوى التطبيقي. يختلف الدول خاصة النامية منها، والتي تعاني من استمرار عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم بها، والجزائر كغيرها من الدول تشهد تذبذبات مستمرة لقيم تلك المؤشرات، خاصة بعد تسجيل أرصدها المالية -خصوصا الداخلية منها- عجوزات بعد أزمة الرهن العقاري، فترتب على ذلك علاقات مع باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم .

فتتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)؟

2. مفاهيم عامة حول التضخم وعجز الموازنة العامة

أصبح موضوع العجز في الموازنة العامة واستمرار ارتفاعه وما يترتب على ذلك من علاقات مع باقي المتغيرات كالتضخم، واحدا من المواضيع الأكثر جدلية وذات الأهمية الخاصة، لذا لا بد من معرفة المفاهيم الاقتصادية لهما، لإعتبارها المفاتيح الأساسية للتحليل الاقتصادي، الذي يُمكن من معرفة مدى نجاح أو فشل أي نموذج، ومنها الحكم على السياسات والبرامج المنتهجة ضمن الإطار العام لإستراتيجية الدولة

1.2 لمع حول التضخم:

1.1.2. مفهوم التضخم: في المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي ارتفاع مستوى الأسعار. ويعرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة (الزبيدي، 2011، صفحة 33) .

2.1.2. أسباب التضخم: يمكن اختصار أسباب التضخم في ثلاثة أسباب هي: (عريقات، دون سنة النشر، الصفحات 181-182)

❖ العامل النقدي: وهذا العامل يفسر ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في أي فترة زمنية على أساس الزيادة في كمية النقود دون مقابل إنتاجي في النشاط الاقتصادي.

❖ جذب أو تضخم الطلب: إن زيادة المستوى العام للأسعار هو نتيجة ارتفاع الطلب الكلي (إنتاج كان أو استهلاك) خاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل.

❖ **دفع أو تضخم النفقة** : يحدث ذلك عن طريق زيادة في تكاليف عوامل الإنتاج، الناجمة عن تضخم الأجور أو الأرباح.

3.1.2. آثار التضخم: يمكن محاولة حصر آثار التضخم على النشاط الاقتصادي، سواء من حيث سلوكيات الأعوان الاقتصادية أو سلوك النقود، وأيضا على الصعيد الاجتماعي في النقاط التالية: (النبهاني، 2013، صفحة 57)

✓ تدهور في القوة الشرائية وفقدان العملة لقيمتها، مما يجعل الأفراد يفضلون استبدالها بالسلع، فتحصل زيادات في الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء.

✓ يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال لعملات أجنبية.

✓ سهولة تسويق السلع الرديئة، بسبب أن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك، فإن الموارد المالية ستوجه إلى المشاريع التي تنتج السلع الكمالية على حساب السلع الأساسية.

✓ تراجع أسعار الفائدة الحقيقية لمقابلة أخطار التضخم.

✓ تزايد مطالبة نقابات العمال برفع الأجور وعدم استجابة رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية لهم بسبب الإضرابات وتعطيل الإنتاج.

✓ يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية بسبب زيادة حجم الواردات.

✓ انتشار أجواء تشاؤمية، تجعل رجال الأعمال ومؤسسات الائتمان يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة.

انتشار آثار اجتماعية سيئة نتيجة الفقر وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي ولا حتى السياسي.

2.2 ماهية عجز الموازنة العامة

2.2.1 تعريف عجز الموازنة العامة: ويعرف على أنه: "حالة تحدث عندما تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة مما تضطر معه الدولة إما إلى الالتجاء إلى الضرائب أو إلى استئانة القروض العامة، أو اللجوء إلى الوسائل النقدية أي الاقتراض من الجهاز المصرفي، وذلك بقيام البنك المركزي بإصدار كمية جديدة من النقود لحساب الدولة وهو ما يعرف بالإصدار الجديد، أو قيام البنوك التجارية بخلق كمية

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع) وهو ما يعرف بالتوسع في الائتمان المصرفي". (عبد الرحمان، 2018، صفحة 68)

2.2.2 أنواع عجز الموازنة العامة : لعجز الموازنة عدة أشكال وله أسباب مختلفة وقد صنف علماء الفكر المالي العجز إلى: (خلافي، 2015/2014، صفحة 19)

للم العجز المتوقع من قبل السلطة: وهو الذي تضعه السلطة ويتضمنه قانون الموازنة للسنة المالية ويسمى أيضا العجز المقدر أو المخطط، بحيث تقوم الدولة بزيادة نفقاتها بصورة مقصودة.

للم العجز المؤقت (الموسمي): وهو الذي يقع في الموازنة العامة أثناء السنة المالية بسبب التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات العامة الناتج عن سبب طارئ، أو خطأ في التقدير لبعض عناصر الموازنة، أو يكون بسبب عدم توافق توقيت تدفق تحصيل الإيرادات مع توقيت دفع النفقات.

للم العجز الهيكلي: وهو العجز الذي ينتج عن الخلل البنوي أو الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحللول التي تتبناها الحكومة والخلل الهيكلي للاقتصاد ناتج لظروف تكون غير مواتية، وهو اخطر أنواع العجز لأن جذوره عميقة في مالية الدولة واقتصادها ولا يمكن للزيادة في الضرائب من أن تحل مشكلة هذا العجز.

3.2.2 أسباب عجز الموازنة العامة : هناك العديد من العوامل تنحصر في عاملين هما : (دردوري، 2014/2013، صفحة 122، 126)

أ-عامل النمو في الإنفاق العام: بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة، أضحت بذلك

النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط

الاقتصادي تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى هذه الزيادة أبرزها:

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية.
- الإنفاق العسكري.
- اتساع نمو العمالة الحكومية.
- الأزمات الاقتصادية.
- التوسع في النفقات غير الضرورية.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
- سرطاسة التمويل بالعجز، والتضخم.

ب-تراجع نمو الإيرادات العامة: لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، فمن بين أهم العوامل لتراجع نمو الموارد العامة نجد:

- ضعف الجهد الضريبي وجمود النظام الضريبي.
- التهرب الضريبي.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام.
- ظاهرة المتأخرات المالية.

4.2.2 أساليب تمويل عجز الموازنة العامة وآثارها: هناك ثلاثة وسائل أساسية لتمويل العجز ويمكن تبين أثر كل منها على حدى في الآتي: (عميرو، 2010، صفحة 87، 89)

أ- التمويل بالدين: يعد أداة من أدوات المالية العامة تغيرت مع تغير دور الدولة، إذ لم يعد مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة، بحيث تقوم الدولة بالاقتراض في مرحلة أولى لعدم توفر الظروف المناسبة لفرض المزيد من الضرائب، ثم تأتي في المرحلة الثانية (خاصة عند استهلاك القرض العام) لتفرض ضرائب جديدة يستخدم عائدها في تسديد أصل القرض وفوائده، نظراً لكون الديون العمومية تعد ضرائب مؤجلة. وبالتالي تمتد آثار الدين العام إلى المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، فتؤثر على مستوى الإنفاق العام والتوسع الاستثمار العام على حساب الإنفاق الخاص، وهذا يشار إليه في الاقتصاديات بأثر المرحمة للإنفاق الخاص من قبل السياسات المالية.

ب-الإصدار النقدي الجديد كأداة للتمويل: إن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطاً تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود، فكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق العام بمعدلات أسرع من الإيرادات العامة، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود فتكمن خطورة هذه الوسيلة في سهولة اللجوء إليها عند عجز الدولة عن اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي والنقدي، وهذا ما أثار حوله الجدل بين الفكر التقليدي و الكتري.

ج- الضريبة وتمويل العجز: تعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل العجز، فالزيادة في الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تتناسب مع مقدار

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

العجز، باستثناء البلدان التي تحظى بموارد طبيعية هائلة توفر لها إيرادات مالية، فإن جميع دول العالم تعتمد بدرجة كبيرة على نظام الضرائب لتمويل الزيادة في إنفاقها العام. لكن خيار زيادة نسب الضرائب (زيادة الضَّغط الجبائي) يؤدي إلى تناقص الدَّحل الوطني في فترة الرِّكود، نتيجة المصَّايقة الإضافية للنشاط الاقتصادي والتي يمكن ملاحظتها من خلال الآثار المترتبة عن الاقتراع الجبائي.

3.2 العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة :إن موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، جاء بكم كبير من الدراسات لتوضيح هذه العلاقة على المستويين النظري والتطبيقي:
1.3.2.1. على المستوى النظري:

لقد أقرت النظرية النقدية وعلى رأسهم (Friedman,1968) بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، تحدث نتيجة قيام البنوك المركزية بإصدار النقود بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الحالية، والذي يخلق طلباً إضافياً عند الجمهور في سوق السلع فترتفع بذلك الأسعار، فالسلطة النقدية تنتهج طريقة تمويل العجز من خلال الزيادة في عرض النقود (تسييل العجز)، فالعجز الممول يخلق النقود يعد تضخماً، أما العجز الممول بإصدار الأوراق الحكومية (سندات، أدونات) فهو ليس بالضرورة كذلك، بل يعتمد على توجهات السلطة النقدية، فإذا استهدفت إبقاء معدلات الفائدة منخفضة فالتمويل باستخدام الأوراق الحكومية يكون تضخماً، إذن فعلمية تسييل العجز تأخذ بمضامين القيود التي تواجه موازنات السلطتين المالية والنقدية، فيتتح "إيرادات من خلق النقود"؛ في ضوء ما سبق جادل (sargent and wallace,1981) بأنه وتحت ظروف محددة، لا يمكن الاستمرار في إدارة السياسة النقدية دون الأخذ بالاعتبار مسار نمو النفقات الحكومية وهيكل الضرائب، فالحكومة مقيدة بطلب الجمهور على سنداها المصدرة نسبة إلى حجم الاقتصاد، وبمعدل الفائدة لهذه السندات، فإذا كانت السلطة المالية المحددة لحجم الإيرادات التي يجب تحصيلها من خلال مبيعات السندات من خلق النقود، فالسلطة النقدية تعمل على خلقها لتمويل الفرق بين تلك الإيرادات المطلوبة لتمويل العجز وقيمة السندات الممكن بيعها للجمهور، وفي نهاية المطاف سيؤدي اعتماد الحكومة على تسييل عجز الموازنة إلى حدوث التضخم، الذي يرتبط عموماً مع التوسع النقدي، وبارتفاعه سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات، مما ينجم عنه عجز في الموازنة؛ بالمقابل يرى (Darby, 1984) بأن ما طرحه سيرجنت ووالس، غير صحيح كدليل لفهم السياسة النقدية التي تدار بصورة مستقلة عن السلطة المالية، حيث وضع تحليلاً استنتج من خلاله أن تمويل

مدفوعات الفائدة المتزايدة بإصدار المزيد من الدين الحكومي يتسق مع الحالة التوازنية طويلة الأجل للاقتصاد. من جانبهم جادل (Miller and Sargent 1984) بأن معدل الفائدة الحقيقي ليس ثابتاً، وإنما يتزايد مع ارتفاع نسبة السندات الحكومية إلى القاعدة النقدية، وحيث إن الدلائل التاريخية تشير إلى تزايد العجز، فإن احتمالية تسيله مستقبلاً بشكل كامل (تمويله من خلال خلق النقود فقط) تبقى قائمة ومثيرة للقلق. (شواقفة، 2012، الصفحات 120-121)

من وجهة النظر الكيترية ترى أن زيادة المخزون الحقيقي من السندات (لتمويل العجز) يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على النقود لغرض التبادل مما يؤدي إلى حدوث التضخم (عميريو، 2010، صفحة 89). أما (Barro, 1989) فيجادل بأن عجز الموازنة لا علاقة له بالتضخم، فعجز الموازنة الحالي يعني وجود تخفيضات ضريبية حالية وضرائب مستقبلية معادلة لها، وبالتالي لن يرتفع استهلاك القطاع الخاص، وتبعاً لذلك لا وجود لتأثير الطلب الكلي على معدلات الفائدة أو الأسعار (شواقفة، 2012، صفحة 121). وعليه فإن للعلاقة (العجز، التضخم) ثلاث احتمالات هي: (Datta & Mukhobadhyay, 2011)

❖ يمكن لعجز الموازنة تحفيز التضخم .

❖ يمكن للتضخم أن يؤثر على عجز الموازنة.

❖ لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين.

2.3.2. على المستوى التطبيقي: كما هو الحال بالنسبة للبعد النظري، لا يوجد إجماع بخصوص اتجاه

العلاقة بين التضخم والعجز، وهذا ما تظهره الدراسات التجريبية الميمنة في الجدول أدناه.

جدول رقم (01): أمثلة لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	أهم النتائج المتوصل إليها
M Solomon and WA de Wet	تأثير عجز الموازنة على التضخم حالة ترازيا خلال الفترة (1967-2001)	كشف علاقة العجز بالتضخم وتحديد العلاقة السببية التي تمتد بينهما باستخدام تحليل التكامل المشترك	بسبب تسهيل العجز في الميزانية، تم العثور على آثار تضخمية كبيرة لزيادات في عجز الميزانية.
جمال الدين محسني زونوزي ومهناز هاشمي	العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم في إيران (1990-2007)	تهدف هذه الورقة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين التضخم والعجز في المدى الطويل	أظهرت الدراسة أن تقلب عجز الميزانية له تأثير إيجابي على التضخم.

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

ونسرين فرجي	باستخدام نموذج GARCH		
عاصف إدريس أغا ومحمد سليم خان (2006)	البحث عن العلاقة بين التضخم والمؤشرات المالية في المدى الطويل باستخدام تكامل يوهانسن	تحليل تجريبي للاختلالات المالية والتضخم في باكستان خلال الفترة (1973- 2003)	القطاع المالي هو السائد في تفسير حركة الأسعار.
كاتو وتيرونيس Catao and Terrones (2003)	تعيد هذه الورقة النظر في قضية هذه العلاقة في ضوء بيانات أوسع ونهج نمذجة جديد للتضخم على أنه غير خطي (متغير ديناميكي) متعلق بالعجز المالي خلافا لدراسات سابقة.	العجز المالي والتضخم لـ: 107 بلد بالعالم خلال الفترة (1960-2001)	توجد علاقة إيجابية قوية بين أوجه العجز والتضخم بين البلدان ذات التضخم المرتفع والبلدان النامية، وليس بين الاقتصاديات المتقدمة ذات التضخم المنخفض.
Vieira (2000)	فحص العلاقة بين العجز المالي والتضخم.	العلاقة بين العجز المالي والتضخم في ستة اقتصادات أوروبية رئيسية.	توجد علاقة طويلة المدى بين التضخم والعجز في هذه البلدان والتضخم ساهم في العجز وليس العكس.
Kivilcim Metin (1998)	تحلل هذه المقالة العلاقة التجريبية بينهما للاقتصاد التركي من خلال تحليل التكامل المشترك	العلاقة بين التضخم وعجز الميزانية في تركيا	أن التوسع المالي كان العامل الأهم في تحديد التضخم في تركيا(السياسة المالية التوسعية).
Choudhury & Parai (1991)	استخداما نموذج التوقعات العقلانية لدراسة أثر عجز الموازنة المتوقع في بيرو	العجز في الميزانية والتضخم: تجربة بيرو(1973-1988)	وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغيرات عجز الموازنة ونمو عرض النقد على معدلات التضخم
Lozano, 2008	تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM) مع بيانات ربعية لـ 25 سنة	العلاقة السببية طويلة الأجل بين عجز الموازنة ونمو النقد والتضخم في كولومبيا	وجود علاقة قريبة بين التضخم ونمو النقد من ناحية، وبين نمو النقد والعجز المالي من ناحية أخرى

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على:

- 1-Kanchan Datta, Chandan Kumar Mukhobadhyay, **RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION –AN ECONOMETRIC STUDY OF INDONESIA**, International Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2 (July-December, 2011)
- 2-M Solomon and WA de Wet, **The Effect of a Budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania(1967-2001)**, SAJEMS NS Vol 7 (2004) No 1 101 , Pretoria
- 3-Jamaleddin Mohseni Zonuzi, Mahnaz S.Hashemi Pourvaladi, Nasrin Faraji, **The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran(1997-2007)** , Iranian Economic Review, Vol.15, No.28, Winter 2011.

4-وليد محمد شواقفة، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم" دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)"، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 1، 2012، ص ص 120-121

3. دراسة تحليلية لواقع التضخم ورصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)

سنحاول من خلال هذا المحور تحليل معدلات التضخم وكذا رصيد الميزانية بالجزائر، من خلال

تتبع تطورها وتغيرها، خلال الفترة الميمنة في الجدول الموضح في الملحق رقم (01):

1.3 التضخم: لقد عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33%، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، ومرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية (المعبر عنها بالمجمع النقدي M2 الذي بلغ 22,2%) بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وتزامنت هذه الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم. (طيبة، 2014، صفحة 28)

ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.42% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي وإتباع الدولة سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد، لكن مع تكييف العرض مع الطلب عن طريق زيادة معتبرة في الواردات، أدى إلى ارتفاع التضخم بالجزائر خلال الفترة 2003-2004 ؛

بينما انخفض وليستقر نسبيا بين 2005-2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، لكن بما أن سنة 2005 عرفت قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة مالية توسعية، وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة 2007، 2008، ليرتفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.74% وهو نتيجة حتمية لنسبة نمو النفقات العمومية المكثفة في

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد (بنك الجزائر، 2015، صفحة 10).

ومع بداية عام 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.91% نتيجة إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، فتراجعت مستويات الطلب المحلي، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية. ثم عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و2012 ليصل إلى مستوى قياسي له سنة 2012 أين بلغ 8.5% ومرد ذلك لارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي في قطاعات غير إنتاجية، وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية، وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة؛

أما سنة 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا، بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة، حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في البنوك (ناصر، 2014/2013، صفحة 220). وبعد التراجع المعتد لمعدل التضخم في السنّي السابقتين عاد نحو الارتفاع في 2015، ليبلغ متوسطه السنوي 4.8%، ليواصل ارتفاعه سنة 2016 أين بلغ 6.4% حيث أشار التقرير السنوي الصادر من بنك الجزائر لسنة 2016 إلى أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى المحددات التقليدية للتضخم (كالتغيرات في المعروض من النقد M2، والتضخم المستورد)، بل إلى العيوب في التنظيم والوظائف والظروف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر. وتبقى أرقام التضخم الأخيرة أرقام غير صحيحة بل هي أرقام سياسية.

2.3 الموازنة العامة: حقق رصيد الموازنة العامة للجزائر فوائض مع بداية فترة الدراسة (2000-2008) ليسجل بعد ذلك عجوزات بسبب أزمة الرهن العقاري، ويمكن القول أن الانتعاش في الإيرادات المالية انعكس إيجاباً على رصيد الموازنة العامة للدولة بعد عام 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، برصيد قدر بـ400 مليار دج مرده ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، فقررت الحكومة تأسيس أول صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الموارد للحفاظ على استقرار الموازنة العامة، ليستمر تسجيل الفوائض في كل من سنة 2004-2005. أما سنة 2006 فقد سجل الرصيد الميزاني فائضاً قياسياً قدر بـ: 1186.8 بنسبة 13.94% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم ما شهدته النفقات العمومية من ارتفاع محسوس،

خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز، ليتقلص هذا الفائض خلال سنتي 2007، 2008 ليصل إلى 579.3 و999.5 مليار دج على التوالي

لتكون سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة ليسجل عجوزات إبتداءً من هذه السنة، بعد الأزمة المالية العالمية التي أحدثت ركوداً اقتصادياً في معظم دول العالم، فانخفض الطلب العالمي على النفط فانخفضت أسعاره، ما أثر ذلك على إيرادات الجباية البترولية، ولكن في سنة 2010 ارتفعت هذه الإيرادات جراء ارتفاع أسعار النفط، فنخفض العجز ليصل (-74) مليار دينار.

ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 بقي عجز الموازنة العامة يشهد انخفاضه من نفس السنة ليصل إلى (-63.5) مليار دينار نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، أما سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير قدر بـ(-718.8) مليار دينار، لظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور في الفترة الأخيرة، ومواصلة حملة التوظيف الجديد في التوظيف العمومي وتأطير الإنجازات العمومية المستلمة، وقد تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) لكن تمويل عجز الموازنة العامة لسنة 2013 رغم ضعفه (-151.2) مليار دج تم اقتطاع مبلغ قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق، ليزيد تفاقم عجز الميزانية إلى 1261.2 مليار دج سنة 2014 بنسبة 7.33% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى مواصلة تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق تزايد الإيرادات العامة، وبالتالي فإن هذا العجز قد أثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة مما جعلها في وضعية مالية هشّة، وهذا ما يؤكد الرصيد الميزاني لسنة 2015 الذي سجل عجزاً بمعدل قياسي قدر بـ -15.8% من PIB. لكن في سنة 2016 انخفض بشكل طفيف إلى 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي (بنك، 2016)

4. دراسة القياسية لواقع العلاقة بين التضخم ورصيد الموازنة العامة بالجزائر 2000-2016

سوف نحاول في هذا المحور تحليل واقع العلاقة ما بين عجز الموازنة والتضخم في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2016، ويقدر عدد المشاهدات بـ: 17 مشاهدة.

1.4. دراسة خصائص متغيرات الدراسة

✓ نرّمز لرصيد الموازنة العامة وقد تم التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ:

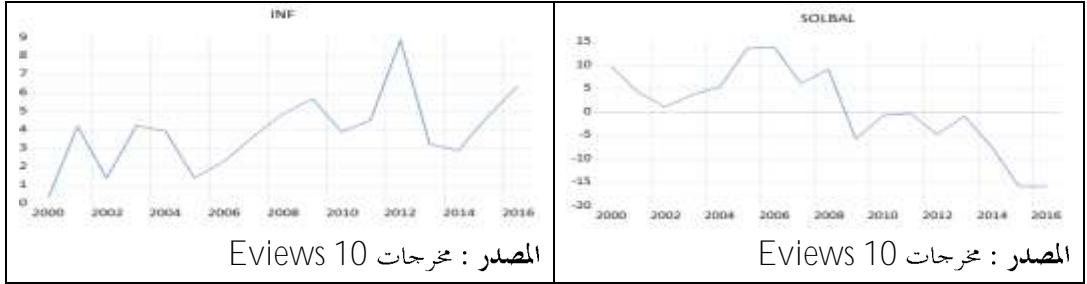
SOLBAL

✓ نرّمز لمعدل التضخم بـ: INF

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

دراسة استقرارية المتغيرات: قبل دراسة أي نموذج قياسي من الضروري أن نقوم بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة تكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل في حالة تكامل السلاسل من نفس الدرجة.

الشكل 1 : رصيد الموازنة العامة الى PIB في الجزائر خلال الفترة 2016-2000
الشكل 2 : معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-2000



المصدر : مخرجات Eviews 10

المصدر : مخرجات Eviews 10

يتبين من الأشكال أعلاه أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المتوسط.

وللتأكد بشكل دقيق من سكون السلسلتين نطبق اختبار جذر الوحدة ADF

تقدير النموذج 6 :

اختبار وجود مركبة الاتجاه العام (b):

اختبار الفرضية ($H_0 : b=0$)

الجدول رقم (03): القيم الإحصائية المحسوبة لمعامل الاتجاه العام المقدرة الخاصة بكل متغيرات الدراسة

القرار	الاحصائية المحسوبة	فرضية العدم	المتغيرة
نقبل H_0	-1.84	$H_0 : b=0$	SOLBAL
لا نقبل H_0	2.35	$H_0 : b=0$	INF

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات EIEWS 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية ستودنت المحسوبة لمعامل الاتجاه العام بالنسبة لكل المتغيرات اقل بالقيمة المطلقة من القيم الجدولة (جداول DF) عند مستوى معنوية 5%، نقبل الفرضية ($H_0 : b=0$) أي أن "معامل الاتجاه غير معنوي".

تقدير النموذج 5 :

أ. اختبار وجود الحد الثابت:

اختبار الفرضية ($H_0 : C=0$)

الجدول رقم (04): القيم الإحصائية المحسوبة لمعلمة الحد الثابت

المتغيرة	فرضية العدم	الاحتمال الحرج	الاحصائية المحسوبة	القرار
SOLBAL	C=0	0.00	3.61	نقبل H_1
INF	C=0	0.43	-0.8	نقبل H_0

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة للحد الثابت بالنسبة لـ: SOLBAL أكبر من الإحصائية الجدولة عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرضية ($H_0 : C=0$) أي أن الحد "الثابت معنوي". أما بالنسبة لـ: INF فلقد تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على "عدم معنوية الحد الثابت".

ب. اختبار وجود الجذر الأحادي:

اختبار الفرضية ($H_0 : \phi_1 - 1 = 0$)

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ADF

المتغيرة	فرضية العدم	القيمة الجدولة		القيمة المحسوبة	القرار
SOLBAL	$\phi_1 = 1$	%1	-3.92	-0.86	نقبل H_0
		%5	-3.06		
		%10	-2.67		

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من خلال الجدول (05) أن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور ADF أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية: 1%، 5% و 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة SOLBAL وعليه هذه الأخيرة غير مستقرة في المستوى من نوع DS.

تقدير النموذج 4 :

اختبار وجود الجذر الأحادي :

اختبار الفرضية ($H_0 : \phi_1 - 1 = 0$)

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار ADF المطور

القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة		فرضية العدم	المتغيرة
تقبل H_0	-0.16	-3.92	%1	$\phi_1 = 1$	INF
		-3.06	%5		
		-2.67	%10		

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

نلاحظ من خلال الجدول (06) أن الإحصائية المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور ADF أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية : 1%، 5% و 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة INF وعليه INF غير مستقرة في المستوى من نوع DS. وعليه فالسلاسل غير مستقرة في المستوى، و للعمل على استقرارها تقوم بإجراء الفروقات الأولى. بعد إجراء الفروقات الأولى وتطبيق إستراتيجية اختبار ADF على السلاسل محل الدراسة استقرت السلسلة INF، أما السلسلة SOLBAL فاستقرت عند الفروقات الثانية.

$$SOLBAL \rightarrow I(2)$$

$$INF \rightarrow I(1)$$

بما أن السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة، الطريقة المناسبة في التقدير هي طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR).

2.4. دراسة سببية جرانجر بين المتغيرات وتقدير متجه الانحدار الذاتي VAR :

1.2.4. دراسة سببية جرانجر بين المتغيرات:

بعد تقدير التأخير ($P=3$) قمنا بإجراء اختبار السببية على المتغيرتين كما هو مبين في الجدول رقم (06):

جدول رقم (07): نتائج اختبار سببية جرانجر (Granger)

القرار	الاحتمالية	إحصائية فيشر	فرض العدم		
وجود سببية	0.08	3.98	DINF	لا يسبب	DSOLBAL
عدم وجود سببية	0.60	0.67	D2SOLBAL	لا يسبب	DINF

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

يتضح من النتائج أعلاه أنه:

للـ اختبار الفرضية الأولى: إننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر $F(0.08)$ اقل من

مستوى المعنوية 10% وهذا يعني أن عجز الموازنة يؤثر على التضخم في الجزائر في المدى القصير .

للم اختبار الفرضية الثانية: إننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F (0.60) أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي: 1%، 5%، و10%، وهذا ما يعني أن التضخم لا يؤثر على عجز الموازنة خلال فترة الدراسة.

ونخلص في النهاية أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد: عجز الموازنة ← للتضخم أي أن التغير في عجز الموازنة يؤثر على التضخم في الجزائر (وليس العكس).

2.2.4. تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(P):

باستخدام برنامج Eviews10 وبعد عدة محاولات تقدير بالاعتماد على معياري SCH - AIC توصلنا إلى اختيار طول التأخير P=3.

وبما أن السببية في اتجاه واحد نقوم بتقدير معادلة التضخم فقط :

$$dinf = - 0.05 * d2solbal(-1) + 0.09 * d2solbal(-2) + 0.22 * d2solbal(-3) - (-0.78) \quad (1.11) \quad (3.16)^{**}$$

$$0.38 * dinf(-1) - 0.89 * dinf(-2) - 0.50 * dinf(-3) + 0.48$$

$$(-1.45) \quad (-3.75)^{**} \quad (-2.08)^* \quad (1.10)$$

$$Adj.R^2=0.65 \quad N=17 \quad () : t\text{-student}$$

من الناحية الاقتصادية نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من عملية التقدير أن المعادلة مقبولة كون أن التضخم الحالي يتأثر بدلالة قيمه السابقة للفترة الأولى والثانية والثالثة، وبدلالة المتغيرات المتأخرة لعجز الموازنة.

- قيمة التضخم غير مرتبطة بعجز الموازنة موجبة (+0.48) وهذا لا يعارض النظرية الاقتصادية.
- $\beta_{11} = -0.05$ إذا زاد العجز للفترة السابقة بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم الحالي بـ 0.05
- $\beta_{12} = 0.09$ إذا زادت قيمة العجز للفترة التي تلي الفترة السابقة بوحدة واحدة يرتفع معدل التضخم الحالي بـ 0.09
- $\beta_{13} = 0.22$ إذا زادت قيمة العجز للفترة السابقة (-3) بوحدة واحدة يرتفع معدل التضخم الحالي بـ 0.22

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر

-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

- $\beta_{14} = -0.38$ إذا زاد التضخم للفترة السابقة بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم الحالي بـ: 0.38
- $\beta_{15} = -0.89$ إذا زادت قيمة التضخم للفترة التي تلي الفترة السابقة بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم الحالي بـ: 0.89
- $\beta_{16} = -0.5$ إذا زادت قيمة التضخم للفترة السابقة (-3) بوحدة واحدة ينخفض معدل التضخم الحالي بـ: 0.5

نلاحظ أن العلاقة بين التضخم الحالي وعجز الموازنة للفترة $t-1$ علاقة عكسية، أي أن زيادة العجز للفترة $t-1$ يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في السنة t معناها عدم استجابة التضخم في السنة t غير أن العلاقة طردية بين معدل التضخم الحالي وعجز الموازنة للفترتين $t-2$ و $t-3$ وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي أن الاستجابة في معدلات التضخم تكون متأخرة بستتين إلى ثلاثة عن تمويل العجز(ضخ كميات أكبر من النقود) وهذا معناه أن زيادة العجز يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم. أما من الناحية الإحصائية يتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ، ومن خلال النتائج اغلب المعالم ليس لها دلالة معنوية ما عدى عجز الموازنة للفترة $t-3$ والتضخم للفترتين $t-2$ و $t-3$ والنموذج ككل له دلالة معنوية.

أي أن العجز للفترة $t-3$ والتضخم للفترتين $t-3$ و $t-2$ يفسرون التغير في معدل التضخم في السنة t . إن المتغيرات المستقلة في المعادلة تفسر بنسبة 65% المتغير التابع وهي نسبة معتبرة والباقي راجع لعوامل أخرى تدرج في هامش الخطأ وتفسر التضخم.

3.2.4. دوال الاستجابة ، تحليل التباين :

أ. دالة الاستجابة لرد الفعل:

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، يعني أن هذا الاختبار يعني بتتبع المسار الزمني للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة.

سيكون التركيز في هذا النموذج على استجابة التضخم لصدمة مفاجئة في عجز الموازنة

من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews 10 استجابة معدل التضخم لصدمة مفاجئة في عجز الموازنة لا يكون له اثر في الفترة الأولى ويبدأ في الفترة الثانية بأثر سلبي ويتناقص سلبية إلى أن يصبح موجب في الفترة الثالثة وهكذا إلى ينعدم فيما بعد.

وهذا يعني أن أي تغير يحدث لعجز الموازنة قد يؤثر حتما على التضخم ولكن في المدى القصير.

ب. اختبار تحليل التباين :

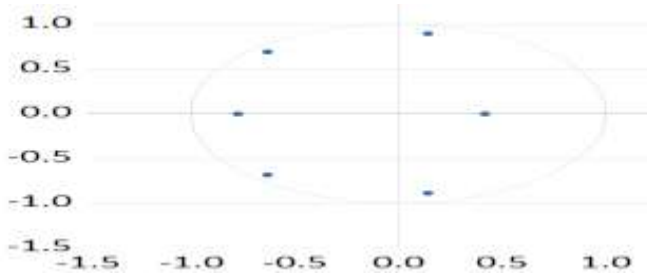
إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ ومن خلال جدول تحليل التباين، من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews 10 يمكننا القول بان عجز الموازنة يساهم بنسبة نوعا ما معتبرة في تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لتضخم حيث قدرت هذه المساهمة بحوالي: 46% خلال الفترة 4 وبقيت مستقرة هذا معناه أن هناك اثر في المدى القصير.

وأي صدمة أو تغير في عجز الموازنة العامة تؤثر حتما على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.2.4. دراسة استقرارية النموذج VAR(3) :

نقول عن المسار $VAR(P)$ انه مستقر إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من المحدد = $|\Phi(\lambda)_i| = 0$ جذوره تكون خارج الدائرة الأحادية أي: (لكل λ : $|\lambda| > 1$)

الشكل(03): مقلوب جذور كثير الحدود $\Phi(L)$



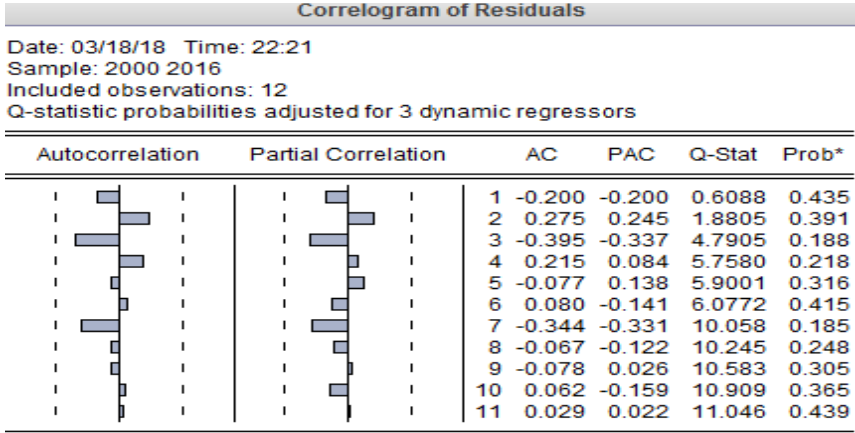
المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات EViews 10

من الشكل(03)، نلاحظ أن مقلوب جذور كثير الحدود $\Phi(L)$ تقع داخل الدائرة الأحادية وبالتالي فالنموذج مستقر.

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

5.2.4 اختبار الشوشرة البيضاء:

الشكل (04) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي لمعادلة التضخم.



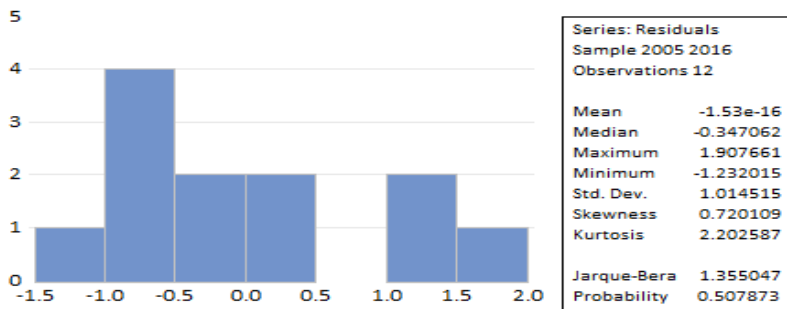
*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

اعتمادا على برنامج *Eviews* ولهدف التأكد من أن سلسلة البواقي لمعادلة معدل التضخم عبارة عن تشويش ابيض (*bruit blanc*)، قمنا بإيجاد الشكل البياني (04) للارتباط الذاتي للبواقي لمعادلة التضخم حيث وجدنا أن كل الحدود تقع داخل مجال الثقة وهذا مؤشر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي، كما أن كل الاحتمالات الإحصائية لـ *Ljung-Box* أكبر من 5% وبالتالي نقبل بأن البواقي هي عبارة عن تشويش ابيض.

6.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل(05): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات *EViews 10*

من خلال نتائج اختبار *Jaque-Bera* للتوزيع الطبيعي نلاحظ أن الاحتمالية اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5% والتي تنص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وعليه فان البواقي عبارة عن تشويش ابيض يتبع التوزيع الطبيعي (*Bruit blanc gaussien*). وعليه فالنموذج مقبول اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا ويصلح للتنبؤ به.

5. خاتمة:

ختاماً، ومما لاشك فيه أن مشكلة عجز الموازنة العامة بالدول النامية واستمراره أصبح سمة هيكلية أو صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي، كما هو الحال بالجزائر الذي بقي أسير مورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات، مما جعل مؤشرات الاقتصاد الكلي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كرصيد موازنتها العامة التي أصبحت تسجل عجوزات خاصة بعد تراجع إيرادات الجباية البترولية، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم خصوصا في الفترة الأخيرة، وهذا ما تم تأكيد صحته بالتحليل الإحصائي والنتائج القياسية المتوصل إليها، حول وجود علاقة طردية بينهما، فعجز الموازنة العامة يؤثر في التضخم بالجزائر خلال الفترة (2000-2016).

إذن فبالدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، ويصلح للتنبؤ به مستقبلا، بعد أن توصلنا إلى استنتاجات مهمة حوله هي:

لـ تبين لنا بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، أن قيمة معامل التحديد المصحح $R^2 = 65\%$ تدل على القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن المتغيرات المتأخرة لعجز الموازنة للفترات السابقة والتضخم للفترات السابقة تفسر 65% من التغيرات الكلية للتضخم الحالي.

لـ وجود علاقة طردية بين معدل التضخم الحالي وعجز الموازنة للفترة $t-3$ أي أن الاستجابة في معدلات التضخم تكون متأخرة بثلاث سنوات عن تمويل العجز (ضخ كميات أكبر من النقود) وهذا معناه أن زيادة العجز تسبب في ارتفاع معدلات التضخم.

لـ اظهر أسلوب تحليل التباين، أن عجز الموازنة يساهم نوعا ما معتبرة في تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لمتغير التضخم، حيث انه من خلال النتائج المتحصل عليها قدرت المساهمة بمعدل 46% في

واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(2000-2016)-

التضخم خلال الفترة 4 و بقيت مستقرة هذا معناه أن هناك اثر في المدى القصير، وأي صدمة أو تغير في عجز الموازنة تؤثر على التضخم.
لكن أما بالنسبة لنتائج دالة الاستجابة لرد الفعل فقد أظهرت النتائج أن استجابة التضخم لصدمة مفاجئة في عجز الموازنة يبدأ في الفترة الثانية بأثر سلبى ويتناقص سلبية إلى إن يصبح موجب في الفترة الثالثة وهكذا إلى أن ينعدم.
لكن وتعكس النتائج عن العلاقة الطردية بين كل من عجز الموازنة للفترة $t-3$ والتضخم في السنة t

6. قائمة المراجع:

- 1- *Chandan Kumar Mukhobadhyay Kanchan Datta*. (بلا تاريخ).
- Relationship Between Budget Deficit and Inflation -an Ecocometric study of indonesia** .*nternational journal of economic*.(2) 4 (2011). *Chandan Kumar Mukhobadhyay*، و *Kanchan Datta*
- 2- أحمد النبهاني. (2013). الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي. الاردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.
- 3- بنك الجزائر تدخل محافظ. (21 01 2015). تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر . تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz.
- 4- تقرير بنك الجزائر. (2016). تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz.
- 5- تقرير حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر . بنك الجزائر. (21 01 2015). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني. تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz.
- 6- حربي محمد موسى عريقات. (دون سنة النشر). مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي. الاردن: مؤسسة الزهران.
- 7- حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2011). التضخم والكساد. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 8- سليمان خلافي. (2015/2014). تمويل عجز الموازنة بالضريبة من منظور اسلامي. جامعة حمه لخضر الوادي: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاسلامية: تخصص معاملات مالية معاصرة.
- 9- عامر عميريو. (2010). ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر لفترة 1995-2009. جامعة سعد دحلب البليدة : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص نقود وبنوك .

- 10- عبد العزيز طيبة. (2014). فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة 2000-2011. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية أ / قسم العلوم الاقتصادية والقانونية (12)، 28.
- 11- عبد القادر ناصور. (2013/2014). اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد التنمية.
- 12- لحسن دردوري. (2013/2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة الجزائر ، تونس - . جامعة محمد خيضر بسكرة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية.
- 13- محمد عبد الرحيم عبد الرحمان. (2018). دليل مصطلحات الموازنة العامة للدولة . مصر: المكتبة العصرية.
- 14- وليد محمد شواقفة. (2012). العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم - دراسة حالة الاردن للفترة (1970-2009). مجلة المنارة ، المجلد 18 (العدد1).